الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
17 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تعليق التعيين في الوظائف من فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55715 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

(A/60/11,A/60/66,A/60/140 and A/C.5/60/2)

١ - **السيد نيل** (جامايكا): متحدثاً بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إنه يتفق مع لجنة الاشتراكات من حيث أن قصور جمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجورجيا وغينيا- بيساو والصومال وطاجيكستان عن دفع المبلغ الأدنى الكامل الضروري لتجنب تطبيق المادة ١٩ يعود إلى ظروف خارجة عن إرادتها. وعلى نحو مشابه، فإن طلبات الإعفاء التي قدمتها ليبريا والنيجر وسان تومي وبرينسيبي لاقت اعتبارات مواتية ولذلك يجب أن تمنح تلك الدول الإذن بممارسة حق التصويت حتى بداية الدورة التالية للجمعية العامة. وبينما يكرر الإعراب عن أن للدول الأعضاء التزاماً قانونياً بتحمل نفقات المنظمة، فإنه يقر بأن بعضها قد لا يكون قادراً على نحو مؤقت على الوفاء بالتزاماته بسبب صعوبات اقتصادية حقيقية.

٢ - وقد أحاط علماً بالجهود التي قامت بها الدول الأعضاء للالتزام بخطط التسديد المتعددة السنوات ، ولكنه لاحظ أنه لم تقدم أي خطط منذ التقرير السابق للأمين العام بشأن هذه المسألة. وعلى الدول الأعضاء ذات المتأخرات المستحقة الكبيرة أن تأخذ في الاعتبار تقديم مثل هذه الخطط، مما ينبغي أن يبقى كآلية طوعية ولا يجب أن يرتبط بمنح الإعفاءات بموجب المادة ١٩.

٣ - ثم التفت إلى تقرير لجنة الاشتراكات، فاستذكر أن القدرة على الدفع كان مبدأ جوهرياً يستخدم لتحديد جدول الأنصبة لقسمة نفقات الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن تطبيق ذلك المبدأ قد تأثر بالأخذ بسقف مخفض بنسبة ٢٢ في المائة، كان قد اعتمد لتسهيل دفع المتأخرات المستحقة بغية تحسين الوضع المالي للمنظمة. وكان استعراض الوضع قد تأخر عن موعده ولذلك توجب على الأمانة العامة أن تقدم للجنة الخامسة المعلومات بشأن تطبيق منهجية الجداول الجاري دون سقف الـ ٢٢ في المائة. وقد كان مما يثير القلق أن يلاحظ أنه بينما تساءل بعض أعضاء اللجنة عن الأساس المنطقي للسقف الخاص بالبلدان الأقل نمواً الذي لم يفد سوى دولتين عضوين وانتهى إلى تعديل صغير جداً، فإنه لم يتم التعبير عن أي اهتمام بشأن سقف الـ ٢٢ في المائة، حتى ولو أنه تسبب في حصول تعديل أكبر.

٤ - وأبدت مجموعة الـ ٧٧ والصين قلقها على نحو خاص بشأن الزيادات الحادة الفجائية في نسب تقييم الدول النامية من فترة جدول ما إلى الأخرى. ووفقاً لذلك، فإن لجنة الاشتراكات، خلال مداولاتها المقبلة وفي تطبيق أي منهجية تصادق عليها الجمعية العامة، يجب أن تحاول تجنب مثل هذه الزيادات الباهظة. وعلى الجمعية العامة، من خلال اللجنة الخامسة، أن تستعرض أيضاً التدابير الممكنة لمعالجة حالات الزيادات المفرطة، وخاصة للدول النامية. وعلاوة على ذلك، يتوجب بذل الجهود لتخفيض التفاوتات الممكنة الناجمة عن تطبيق المنهجية الحالية بقدر الإمكان، وخاصة فيما يتعلق بالاشتراكات ذات العلاقة بالبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٥ - ورغم أن لجنة الاشتراكات ذكرت في تقريرها السنوي قضية إعادة حساب جدول الأنصبة، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين أبدت شكها في أن تكون مناقشة تلك المسألة ذات جدوى في الوقت الحالي. ومع ذلك، فقد أبدت استعدادها لمتابعة جميع القضايا التي أثارتها، بغية تزويد لجنة الاشتراكات بالمبادئ التوجيهية لتسهيل مراجعتها التقنية وصياغة التوصيات التي ستقدم إلى اللجنة الخامسة خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٦ - **السيدة غالفيز** (المملكة المتحدة): متحدثة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلد المرشح كرواتيا، والبلدان ذات عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وعلاوة عليها أيسلندا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقد أيدت الملاحظات والتوصيات المحتواة في تقرير لجنة الاشتراكات (A/60/11) وتقرير الأمين العام بشأن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/60/66). وبينما يدعم الاتحاد الأوروبي طلب سلوفينيا بتأجيل دراسة مسألة الاشتراكات المقررة غير المسددة المستحقة على يوغسلافيا السابقة حتى الجزء الأول من الدورة الستين المستأنفة، فقد أكدت على أن القضية يجب أن تحل حتماً في ذلك الوقت.

٧ - وفي الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، اتخذت اللجنة الخامسة قراراً استثنائياً بشأن طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق. وعلى ضوء ذلك الحدث، شعر الاتحاد الأوروبي بالقلق من أن تقديم المعلومات دعماً لمثل هذه الطلبات قد أصبح ممارسة تلقائية، وأنه بغض النظر عن طبيعة أو توقيت مثل هذه المقترحات، فإن الدول الأعضاء قد بدأت تتوقع منح مثل هذه الإعفاءات. وبينما قد تمنع الظروف المخففة أحياناً الدول من الوفاء بالتزاماتها بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي الوقت الملائم ودون شروط، فإن الشروح التفصيلية لتلك الظروف يجب أن تقدم إلى لجنة الاشتراكات ضمن إطار زمني محدد. وعلى أي حال، وللسماح للجنة بأن تدرس طلبات الإعفاء كما يجب، بموجب المادة ١٩، فإن الاتحاد الأوروبي يحبّذ تقديم الموعد النهائي لتقديم مثل هذه الطلبات لفترة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع قبل دورة اللجنة، ويتوقع منها أن تقوم بالتوصيات في ذلك الخصوص في دورتها التالية. أما فيما يخص فترة الإعفاءات الممنوحة بموجب المادة ١٩، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لتمديد هذه الفترة حتى بداية الدورة التالية للجمعية العامة.

٨ - وأقرت أن الاتفاق بشأن تدابير الحوافز والعوائق لمعالجة المتأخرات المستحقة ليس محتملاً في الوقت الحالي وأحاطت علماً بقرار لجنة الاشتراكات بألاّ تعطي المسألة المزيد من الدرس دون توجيه من الجمعية العامة. وعلى أي حال، فإن الدول الأعضاء يجب أن تفوض الأمانة العامة باستعمال الأرصدة الدائمة المستحقة في سداد الاشتراكات المقررة غير المسددة. وقد احتفظ الاتحاد الأوروبي بحق العودة إلى تلك المسألة لضمان أن تلك الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها المقررة في الوقت الملائم لم يتم إغفالها من قبل تلك التي لم تستطع فعل ذلك أو لن نفعله.

٩ - وإن رغبة الدول الأعضاء في الأخذ في الاعتبار خطط التسديد المتعددة السنوات يجب أن تكون عاملاً في دراسة الطلبات المستقبلية للإعفاء بموجب المادة ١٩. وقد أظهرت الدفعات السنوية، حتى وإن كانت رمزية فحسب، أن الدول الأعضاء تنظر بجدية إلى التزاماتها بموجب الميثاق. وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي مع التقدير أن العراق قد سدد جميع متأخراته المستحقة وأن جمهورية مولدوفا لم تعد خاضعة لأحكام المادة ١٩. كما أن جورجيا والنيجر وطاجيكستان قد نفذت خطط التسديد المتعددة السنوات في عام ٢٠٠٤، كما سددت جورجيا والنيجر جميع دفعاتهما لعام ٢٠٠٥. وقال إن على الدول الأعضاء ذات المتأخرات المستحقة أن تبذل جهداً لتقديم الخطط إلى لجنة الاشتراكات.

١٠ - وجماعياً، سددت دول الاتحاد الأوروبي ٣٧ في المائة من مجموع الاشتراكات المقررة، وبالتالي فهي تمنح أهمية كبيرة لمنهجية تحديد جداول الأنصبة المستقبلية. وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، سيتاح للدول الأعضاء فرصة استكشاف الخيارات لاستعراض المنهجية دون الإضرار

بنتيجة مفاوضات العام التالي. ومع ذلك، فإن العنصر الأساسي للمنهجية يجب أن يستمر في كونه القدرة على الدفع، وكان الانعكاس الأشد دقة له هو الدخل القومي الإجمالي. ولا يمكن وجود أساس للاستثناءات من هذا المبدأ.

١١ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): متحدثاً بالنيابة عن مجموعة ريو، أقر بأهمية تزويد الأمم المتحدة بموارد مالية ملائمة لتنفيذ ولايتها. ونظراً للزيادات المفاجئة في الاشتراكات المقررة لكثير من أعضائها والاختلالات الناجمة في ميزانياتها الوطنية، فإن مجموعة ريو تعطي أهمية كبيرة لمسألة جدول الأنصبة، وخاصة وأن الجدول الذي أقرته الأمم المتحدة قد ترك أثره على مستوى الاشتراكات المستحقة الدفع لمنظمات دولية أخرى.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٦، سيكون على الجمعية العامة اتخاذ قرار بشأن الجدول الجديد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ويتوجب أن تثبت معدلات الأنصبة وفقاً لقدرة الدول الأعضاء على الدفع، وهذا ما يجب أن يتحدد على أساس البيانات الاقتصادية التي تعكس على أفضل وجه أداء الاقتصادات الوطنية. وقد سرّت مجموعة ريو من موافقة لجنة الاشتراكات على معايير لتقرير متى يتوجب استبدال أسعار الصرف السائدة في السوق بأسعار صرف أخرى وأنها قررت أن أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار هي عموماً الطريقة الأصح تقنياً لتعديل أسعار الصرف السائدة في السوق. ومع ذلك، فإن تلك المعايير يجب أن تكون إرشادية على نحو محض ولا يجب أن تستثني إطلاقاً إمكانية تطبيق أسعار تحويل أخرى عند الضرورة.

١٣ - وكمسألة ذات أولوية، فإن لجنة الاشتراكات يجب أن تأخذ في الاعتبار تدابير من شأنها تخفيض أثر الزيادات الكبيرة في مستويات الاشتراك على الدول الأعضاء، وعلى الجمعية العامة أن تمنح اللجنة ولاية واضحة بهذا الخصوص.

وبينما أسفرت خطط التسديد المتعددة السنوات عن نتائج متفاوتة، إلا أنها ساعدت بعض الدول الأعضاء على تخفيض متأخراتها المستحقة ولذا يجب أن يستمر تعزيزها بالتالي كآلية طوعية.

١٤ - وبما أنه تبين أن التدابير الحالية للتشجيع على دفع المتأخرات المستحقة مفيدة، فلم يكن ضرورياً للجنة الاشتراكات أن تتابع نظرها في تلك القضية. ومع ذلك، وقبل استعمال الأرصدة الدائنة المستحقة في سداد الاشتراكات المقررة غير المسددة لتخفيض الاشتراكات المقررة غير المسددة، فإن على الأمانة العامة أن تحصل على تفويض من الدول الأعضاء ذات العلاقة، بما أن تشريعاتها الوطنية بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة قد تمنع مثل هذا الخيار.

١٥ - وقد أكد على وجوب تقديم طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ إلى لجنة الاشتراكات وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٤ جيم. وأخيراً، يتوجب القيام بالمزيد من الجهود لإيجاد حل لمسألة الاشتراكات المقررة غير المسددة المستحقة على يوغوسلافيا السابقة.

١٦ - **السيد بوجاري** (الهند): أيد استنتاجات لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بطلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩، وعبر عن شعوره بأن الطلبات التي قدمتها ليبريا والنيجر وسان تومي وبرينسيبي تستحق اعتباراً مشابهاً. ولضمان أن الدول الأعضاء التي منحت إعفاءات بموجب المادة ١٩ لم تخسر صوتها قبل اتخاذ الجمعية العامة تدابير تتعلق بالتوصيات ذات الصلة للجنة الاشتراكات، يبدو منطقياً تمديد فترة مثل هذه الإعفاءات حتى نهاية الدورة المطابقة للجمعية العامة.

١٧ - وقد أثنى على تلك الدول الأعضاء التي قدمت خطط التسديد المتعددة السنوات والتي كانت تحاول أن

تسدد التزاماتها الناجمة عن ذلك، ولكنه أشار إلى أن ليس جميع الدول الأعضاء ذات المتأخرات المستحقة هي في وضع يؤهلها لتقديم مثل هذه الخطط. ورغم أن نتائج خطط التسديد المتعددة السنوات لم تكن حاسمة، إلا أنها الأداة الوحيدة المتاحة للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في الدفع. وقد أحاط علماً باقتراح لجنة الاشتراكات تثبيت موعد نهائي للدفع في الوقت المناسب اعتباراً من تاريخ إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة وليس بالأحرى من تاريخ استلامها. ومع ذلك، ومع تأثر قدرة الدول الأعضاء على القيام بالدفع في الوقت المناسب بسبب التأخير المفرط في استلام تلك الرسائل، فإن على الأمانة العامة اتخاذ خطوات لتصحيح هذا الوضع.

١٨ - ومن أجل توجيه لجنة الاشتراكات في مداولاتها الخاصة بمنهجية الجداول، يرغب بلده في التأكيد على عدد من العناصر. أولاً، إن جدول الأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ يجب أن يستند إلى أحدث بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاحة. ومع ذلك، فإن تعقب الأرقام الجارية لا يجب أن يكون له أثر سلبي على الاعتبارات ذات الأهمية نفسها مثل الشمولية والقابلية للمقارنة. ثانياً، يتوجب استخدام أسعار التحويل المبنية على أسعار الصرف السائدة في السوق لجدول الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، باستثناء حيثما ورد من تقلبات مفرطة يبرر استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو الأسعار الأخرى الملائمة. ثالثاً، بما أن الجدول الحالي قد تأسس على متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترات قاعدية من ثلاث وست سنوات، فقد فشل في التخفيف من أثر التقلبات القصيرة الأجل في الدخل القومي الإجمالي. ولضمان البساطة القصوى والسلامة التقنية، يحبذ بلده استخدام الفترة القاعدية من ست سنوات. رابعاً، بسبب التغييرات في تغطية بيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن أرقام الديون لم تكن متاحة للعديد من الدول بعد عام ٢٠٠٢. وعلى الأمانة العامة بذل كل جهد ممكن للحصول على البيانات ذات الصلة في الوقت الملائم لأجل نظر اللجنة الخامسة في جدول الأنصبة المقررة في الدورة الحادية والستين، وفي ذلك الوقت ستتم دراسة ملاءمة الأخذ بتسوية عبء الديون بالنسبة للدول ذات الدخل العالي.

١٩ - خامساً، لا بد من الاستمرار في توزيع مبلغ التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بين الدول الأعضاء فوق العتبة. سادساً، قال إن بلده يحث لجنة الاشتراكات على أن تأخذ في الاعتبار، في دورتها القادمة، ما إذا كان الحد الأدنى من الأنصبة، الذي يقدر حالياً بـ ٠,٠٠١ في المائة ما زال يفرض عبئاً مفرطاً على الدول الأعضاء الصغيرة، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأخيراً، عبر عن دهشته من أن اللجنة لم تناقش قضية فرض حد أعلى قدره ٢٢ في المائة على مساهمات دولة عضو واحدة. وبما أن هذا الحد الأعلى شوّه الجدول وأثر على تطبيق مبدأ القدرة على الدفع، وخاصة أن الفجوة بين معدل الحد الأعلى وحصة الدولة العضو من مجموع الدخل القومي الإجمالي العالمي قد اتسعت منذ الأخذ بالمعدل في عام ٢٠٠٠، فإن على اللجنة أن تناقش المسألة بالتفصيل لدى وضع اللمسات الأخيرة على التقرير المتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ويجب أن تأخذ في الاعتبار، على نحو خاص، ما إذا كان الهدف المتوخى من الحد الأعلى قد تحقق.

٢٠ - **السيد المنتصر** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه مع تقديره لجهود لجنة الاشتراكات في نظرها للظروف الخاصة لبعض الدول الأعضاء لدى تحضيرها جدول الأنصبة المقررة، فقد شعر بالقلق من أن المنهجية ذات الصلة لم تأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي عرفها بلده خلال العقد المنصرم بسبب الجزاءات التي فرضت عليه. لذلك يتوجب على اللجنة أن تعيد النظر في معدل نصيب بلده على

ضوء قدرته الحقيقية على الدفع، وبالمعنى الأوسع، عليها اتخاذ خطوات لمعالجة الآثار السلبية لمنهجية الجداول الحالية على جميع البلدان النامية.

٢١ - ويتوجب الاستمرار باستخدام خطط الدفع المتعددة السنوات لمساعدة الدول الأعضاء على دفع متأخراتها المستحقة، شريطة أن تنفذ على أساس طوعي وألاّ ترتبط بمنح الإعفاءات بموجب المادة ١٩. كما يجب أن تأخذ التدابير الرامية إلى تسهيل دفع المتأخرات المستحقة، في الحسبان أيضاً، الظروف الخاصة للبلدان النامية.

٢٢ - **السيد ألاركون** (كوستاريكا): قال إن منهجية تحديد جدول الأنصبة بعيدة جداً عن الكمال ويتوجب تحسينها. لذلك، ونظراً لأن الأنصبة المقررة لكوستاريكا قد زادت بنسبة ٩٥ في المائة بعد إعادة الحساب في عام ٢٠٠٣، فإن لجنة الاشتراكات يجب أن تطور خيارات أو نماذج توحد التدابير وذلك للتخفيف من أثر الزيادات المفاجئة وغير التناسبية في معدلات الأنصبة المقررة.

٢٣ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يدعم توصيات لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق على بلدان معينة. وفي هذا الخصوص، فإنه يعتقد أن ليبريا والنيجر وسان تومي وبرينسيبي يجب أن تمنح أيضاً إعفاءات بموجب المادة ١٩ بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة في تلك البلدان.

٢٤ - ويجب أن يكون جدول الأنصبة عادلاً ومنصفاً. ووفقاً لذلك، فإن على اللجنة الخامسة خلال نظرها في منهجية حساب جداول الأنصبة المستقبلية، أن تركز على أفضل طريقة لتعكس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع. ويقدر وفده جهود لجنة الاشتراكات ويثق بأنها ستستمر في تزويد الجمعية العامة بالتوجيه بحيث تسهل اتخاذ القرارات بشأن منهجية الجداول.

٢٥ - وعلى الدول لأعضاء أن تدفع مساهماتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب. وهو يأمل في أن خطط الدفع المتعددة السنوات المقدمة من قبل بعض الدول الأعضاء ستساعدها في تخفيض متأخراتها المستحقة وتسديد التزاماتها للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن تأسيس مثل هذه الخطط يجب أن يبقى طوعياً وألا يرتبط بمنح الإعفاءات بموجب المادة ١٩.

٢٦ - وأخيراً، وفيما يتعلق بالمساهمات المقررة غير المسددة المستحقة على يوغوسلافيا السابقة، فإن الدول الخلف الخمس يجب أن تمنح الفرصة لمناقشة هذه القضية بغية الوصول إلى اتفاق حول ذلك. وبالتالي، يدعم وفده الطلب الذي تقدم به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن تلك الدول بأن يتم تأجيل نظر اللجنة في التقرير ذي الصلة للأمين العام (A/60/140) حتى الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة.

٢٧ - **السيد فيريرا** (سان تومي وبرينسيبي): قال إن سان تومي وبرينسيبي ليست في وضع يمكنها من دفع اشتراكاتها المقررة. وإن الانخفاض في أسعار الكاكاو العالمية، بالإضافة إلى الزيادة في أسعار الواردات، قد خفّض الدخول ومستويات المعيشة في البلد، الذي يعاني أيضاً من معدل دين مرتفع للفرد الواحد ومعدل مرتفع من الفقر المدقع. وسيقوم بلده بالوفاء بالتزاماته للأمم المتحدة ما أن يتحسن وضعه الاقتصادي. في هذه الأثناء، فإنه يثق أن الجمعية العامة ستوافق على طلبه بالإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٢٨ - **السيدة وانغ شينشيا** (الصين): قال إن منهجية الجداول الحالية قد اتفق عليها بعد ساعات طويلة من المفاوضات الصعبة. وقد كانت حلاً وسطاً أخذ في الحسبان أوضاع جميع الدول الأعضاء. وإن المحافظة على جدول مستقر ممكن التنبؤ به للأنصبة هو أمر حيوي لضمان استمرار عمل الأمم المتحدة بشكل اعتيادي. وإن مداولات اللجنة

بشأن المسألة يجب أن تلتزم بمبدأ القدرة على الدفع. وأي تعديل على الجدول يجب أن يوافق عليه بتوافق الآراء.

٢٩ - وعلى جميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، في الوقت المناسب ودون شروط. لقد عبرت بعض الدول الأعضاء عن قلقها من الزيادات المفرطة في معدلات أنصبتها. وبالفعل، فإن حصة بلدها من مجموع الاشتراكات قد زادت بأكثر من ٣٥ في المائة منذ زمن الجدول السابق. وطالما أن الاشتراكات قد حسبت باستخدام المنهجية الحالية، فإن حكومتها ستقبل النتائج عن طيب خاطر. ومع ذلك، فإنها تتعاطف مع تلك الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، التي تمثل هذه الزيادات عبئاً عليها. ولمعالجة هذه المشكلة، يمكن الأخذ في الاعتبار بعض التعديلات، مثل تدابير التخفيف التي تم اعتمادها قبل سنتين. وفي ذلك الخصوص، يرغب وفدها في استلام معلومات إضافية حول تطبيق تدبير منهجي لإدراج الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر تدريجيا على امتداد فترة الجدول (A/60/11الفقرة ٤٩). وترغب في التأكيد، مع ذلك، على أن التعديلات على الزيادات المفرطة التي تمت علاوة على التدابير التي سبق تقديمها في منهجية الجدول يجب أن تعتبر على أنها استثنائية. وسوف تؤدي إعادة الحساب السنوية للجدول إلى التفاوض من جديد بشأن الجدول سنويا، مما يفسد استقراره وقابليته للتنبؤ، ويتوجب معالجة الاقتراح في هذا الخصوص بحذر.

٣٠ - **السيد التل** (الأردن): قال إن القدرة على الدفع يجب أن تكون المبدأ الموجّه في حساب جدول الأنصبة. ولدى الأخذ في الاعتبار منهجية إعداد جدول الأنصبة للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩، فإن على اللجنة أن تبذل كل جهد ممكن لتقديم صيغة مرنة بما فيه الكفاية بحيث تعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية للدول الأعضاء، وأن تكون مع ذلك مستقرة بما فيه الكفاية بحيث تمنع التقلبات في معدلات الأنصبة خلال فترة الجدول. وقد عرف بلده زيادة كبيرة وغير تناسبية في معدل أنصبته في السنتين الماضيتين، بينما استمر في دفع اشتراكاته المقررة في الوقت المناسب. ويجد وفده ووفود أخرى صعوبة متزايدة في تبرير مثل هذه الزيادات لعواصمها. وفي هذا الخصوص، فإن الوفد قد أحاط علماً بالاقتراح الداعي إلى تطبيق تدبير منهجي لإدراج الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر تدريجيا على امتداد فترة الجدول، وهو سيقدر الحصول على معلومات إضافية في هذا الشأن.

٣١ - وفيما يتعلق بعناصر منهجية الجدول، فإن قياس الدخل يجب أن يعطي صورة واضحة وغير متحيزة للأداء الاقتصادي الشامل. وقد أشار تقرير لجنة الاشتراكات إلى أن هناك فترة تأخر مدتها سنتين في توفر المعلومات، ومع ذلك فإن الحقائق الجارية لا يمكن تجاهلها. ويصح هذا على وجه الخصوص في حالة البلدان النامية والأقل نمواً، التي يمكن لأدائها الاقتصادي أن يتأثر بالنزاعات الإقليمية أو الكوارث الطبيعية. كما يجب دمج المديونية أيضاً على النحو الصحيح في منهجية الجداول. فالدين لا يسبب في خروج رأس المال لدفع أصول الدين والفوائد على الديون الخارجية فحسب، بل يعيق أيضاً الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز النشاط الاقتصادي، وهي حقيقة لا تنعكس في نهج تدفق الديون.

٣٢ - أما فيما يتعلق بالنهج الجديد المقترح لتقرير أسعار الصرف السائدة في السوق فيجب أن يستبدل خلال إعداد جدول الأنصبة (A/60/11، الفقرات ١٧-٢٦)، فلم يكن واضحاً لوفده كيف حددت لجنة الاشتراكات أرقام العتبة ومؤشر تقييم أسعار الصرف السائدة في السوق التي ستستخدم في استعراضها الأولي.

٣٣ - وعلى الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، في الوقت المناسب ودون شروط. وقد فهم وفده، مع ذلك، أن بعض الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية، قد تمتنع عن فعل ذلك بسبب ظروف خارجة عن إرادتها. وتبقى خطط التسديد المتعددة السنوات الأداة الأكثر نجاعة لمساعدة الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة. وبينما يجب أن تبقى مثل هذه الخطط طوعية، فإن وفده يطالب الدول الأعضاء التي قدمت خططاً للتسديد بأن تبذل قصارى جهدها لتنفيذها.

٣٤ - **السيد كابوما** (زامبيا): قال إن الأمم المتحدة يجب أن تتمتع بقاعدة مالية قوية وموثوقة. ووفقاً لمبدأ القدرة على الدفع، فإن تلك البلدان التي تمكنت من دفع اشتراكاتها كما قيّمت، يجب أن تدفعها بالكامل، وفي الوقت المناسب ودون شروط. ورغم أن بلده وصل إلى نقطة الإنجاز حسب مبادرة الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أنه استمر في المعاناة من الديون، مما أعاق نموه الاقتصادي. لذلك يدعم وفده الأخذ بتسوية عبء الديون الذي تأسس على نهج حجم الدين. وهو يحبذ فترة قاعدية مدتها ست سنوات لجدول الأنصبة، بما أنها ستساعد على التخفيف من أثر التقلبات القصيرة الأجل في الدخل القومي الإجمالي وتعزز الاستقرار في الجدول. وبالنظر إلى وضع غالبية البلدان الأقل نمواً، فسيكون منطقياً المحافظة على حد أدنى قدره ٠,٠٠١ في المائة لجداول الأنصبة المستقبلية، بينما يجب أن يبقى سقف معدل الأنصبة للدول الأقل نمواً عند ٠,٠١٠ في المائة. ولا يوافق وفده على المحافظة على سقف الدول الأقل نمواً اعتماداً على عدد المنتفعين.

٣٥ - وأخيراً، فقد أكد على أنه رغم أن بلده من البلدان الأقل نمواً وذا اقتصاد ضعيف وعبء ثقيل من الديون، إلا أنه بقي يدفع أنصبته في الميزانية العادية في الوقت المناسب. وهذا يعكس التزام حكومته بأهداف ومبادئ الميثاق التي هي أساس جوهري لعالم يعمه السلام والرخاء والعدل.

٣٦ - **السيد يانييز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه نظراً لعدم الاستقرار الاقتصادي الذي تمر به معظم البلدان الأمريكية اللاتينية، فإن حكومته أبدت اهتماماً عميقاً بمسألة جدول الأنصبة وكانت قلقة بالأحرى تجاه المنهجية الحالية، التي احتوت عدداً من العناصر التي نالت من مبدأ القدرة على الدفع. وأحد هذه العناصر هو فرض سقف على الاشتراكات، وكان لذلك أثر ضار على معدلات الأنصبة للدول النامية، كما كان ذلك تدبيراً اعتباطياً لم يأخذ في الحسبان أي اعتبارات فنية.

٣٧ - ويتوجب دمج آليات لمنع التغييرات المفاجئة على الجدول في المنهجية. ومع ذلك، فإن تلك الآليات لا يجب أن تعكس اعتبارات سياسية أو خاضعة لسلطة تقديرية. لا تستطيع الحكومات أن تزود المنظمة بتدفق ثابت وممكن التنبؤ به للموارد المالية ما لم تكن هي واثقة من أن اشتراكاتها المقررة ستكون هي أيضاً ثابتة وممكن التنبؤ بها. وفي هذا الخصوص، فإن لجنة الاشتراكات يجب أن تأخذ في الاعتبار سيناريوهات محتملة وتزود الدول الأعضاء بمعلومات واضحة ومفهومة تمكنها من أن تقرر أن تعدل أولا المنهجية الحالية من أجل أن تعكس على نحو أفضل القدرة الحقيقية للدول على الدفع. وفي الختام، فقد اتفق مع المتحدثين السابقين على أن خطط التسديد المتعددة السنوات يجب أن تبقى طوعية ولا يجب أن ترتبط بمنح إعفاءات بموجب المادة ١٩.

٣٨ - **السيد دبابش** (الجزائر): قال إن قرار الجمعية العامة باستعراض جدول الأنصبة كل ثلاث سنوات وقرارها المتعلق بفترة قاعدية هما حلان توفيقيان معقولان لا يجب الإخلال بهما. أما فيما يتعلق بمنهجية الجدول، فإن وفده يرغب في التأكيد على أهمية معايير العدالة والاستقرار وإمكانية التنبؤ.

وإنه لا يعترض عل استخدام بيانات الدخل القومي الإجمالي التي تغطي الفترات حتى عام ٢٠٠٤ في إعداد جدول الأنصبة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ويتوجب الاستمرار بالأخذ بتسوية عبء الديون كعلامة على تضامن المجتمع الدولي مع الدول التي تثقلها الديون وخاصة البلدان الأقل نمواً.

٣٩ - وتمثل خطط التسديد المتعددة السنوات جهداً يستحق الثناء من قبل البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية لتفي بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة. ويقر وفده بأنه في بعض البلدان، فإن ميزانية الدولة تخضع لموافقة المجلس التشريعي، الخاضع للمساءلة من دافعي الضرائب. ومع ذلك، فليس مقبولاً لأي دولة عضو أن تذكر مثل هذه الإجراءات كعذر لتراكم متأخرات مستحقة كبيرة عرضت للخطر سير العمل في المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الدول الأعضاء التي تؤيد إصلاح الأمم المتحدة عليها أن تفي بالتزاماتها للمنظمة، بما في ذلك دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط.

٤٠ - وأخيراً، فيما يخص الاشتراكات المقررة غير المسددة المستحقة على يوغوسلافيا السابقة، فإن اللجنة يجب أن تنظر بعين العطف إلى الطلب الذي قدمه ممثل سلوفينيا، بالنيابة عن الدول الخلف الخمس لذلك البلد، بتأجيل النظر في هذه المسألة حتى الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة. ويتوجب مع ذلك وجود التزام من جهة هذه الدول بإيجاد حل نهائي لتلك المشكلة التي دامت طويلاً.

٤١ - **السيد ميرمحمد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه طلب إلى لجنة الاشتراكات الاستمرار بمراجعة منهجية جداول الأنصبة المستقبلية بناء على مبدأ أن نفقات المنظمة يجب أن تقسم على نحو عريض بحسب القدرة على الدفع. وقد نظرت اللجنة في نموذج التغييرات الرئيسية من جدول لآخر في معدلات أنصبة الدول الأعضاء واستنتجت أن التغييرات في منهجية الجداول كانت عاملاً هاماً في حالات كثيرة. ومن المؤسف أنها فشلت في ذكر أهم تغيير منفرد في المنهجية من حيث تأثيره على معدلات أنصبة الدول الأعضاء: تخفيض مستوى السقف. وبينما يعارض وفده التعديلات الاعتباطية على منهجية الجدول، فإنه يدعم إعادة السقف إلى مستواه السابق كوسيلة لتصحيح التشوهات الناجمة عن ذلك.

٤٢ - يتوجب استبقاء تسوية عبء الديون كعنصر من عناصر منهجية الجداول لأن الدين الخارجي له أثر كبير على قدرة الدول الأعضاء على الدفع. كما أن تسوية الدخل المنخفض للفرد الواحد جزء أساسي من المنهجية. ويلاحظ وفده بعين الرضا أن لجنة الاشتراكات قد أقرت بمشكلة الزيادات الرئيسية من جدول لآخر في معدلات الأنصبة ودرست خطوات لمعالجتها. وبينما يدعم وفده تدابير التخفيف، إلا أنه يرغب في التأكيد على أن مثل هذه التسويات لا يجب أن تؤدي إلى زيادات في معدلات أنصبة الدول النامية، كما حدث لخطة الحدود.

٤٣ - ومن أجل حساب الدخول القومية بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أسعار التحويل يجب أن تبنى على أسعار الصرف السائدة في السوق، باستثناء الحالات التي يكون فيها ذلك مسبباً لتقلبات وتشوهات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، وفي مثل هذه الحالة، فإن أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو معدلات تحويل أخرى ملائمة يجب أن تستخدم. وهو يثق بأن لجنة الاشتراكات ستأخذ في الاعتبار، في حساباتها، كون بلده قد استخدم أسعار صرف متعددة قبل عام ٢٠٠٢ وسعر صرف موحّد منذ ذلك الحين.

٤٤ - أما فيما يتعلق بالاقتراح متعدد الطبقات لأجل وضع نهج أكثر منهجية في تحديد أي أسعار صرف سائدة في

السوق يجب أن تستبدل خلال إعداد جدول الأنصبة التالي، فإن وفده سيقدر عالياً توضيحاً يتعلق بمستويات العتبة المحددة مسبقاً التي ستستخدم لتحديد الدول الأعضاء ذات التغيير التناسبي الكبير للدخل القومي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد الواحد.

٤٥ - **السيد فاروق** (باكستان): قال إنه لا يمكن لأي منظمة أن تحقق نتائج دون موارد ملائمة وممكن التنبؤ بها. ولا يمكن ضمان أموال كافية للأمم المتحدة إلا من خلال دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة في الوقت المناسب ودون شروط. وإن تقسيم نفقات المنظمة بين الدول الأعضاء يجب أن يكون عادلاً ومنصفاً، مع أخذ القدرة على الدفع على أنها الاعتبار الأسمى.

٤٦ - وإن اختيار فترة الأساس أمر حاسم في حساب جدول الأنصبة، بما أن فترة الأساس الطويلة جداً أو القصيرة جداً ستؤدي إلى تشوهات في البيانات ذات الصلة. أما فيما يخص اقتراح إعادة الحساب سنوياً للجدول، فإن وفده يرغب في معرفة تأثير ذلك على إمكانية التنبؤ بالعملية وما إذا كان الاقتراح يتفق مع النظام الداخلي للجمعية العامة، وخاصة المادة ١٦٠.

٤٧ - كانت تسوية عبء الديون جزءاً أساسياً من منهجية الجداول، فالدين الخارجي لا يؤثر فحسب في قدرة البلد على الدفع بل يضع عبئاً ثقيلاً على اقتصادها. كما كان تسوية الدخل المنخفض للفرد الواحد عنصراً حيوياً في المنهجية، بما أنه ضمن أن العبء قد نقل بعيداً عن تلك البلدان الأقل قدرة على الدفع. ولا بدّ من تجنب الزيادات الكبيرة والمفاجئة في معدلات التقييم للبلدان النامية، وأي تغيير في حصة أي بلد من مجموع الاشتراكات يجب أن يتلاءم مع واقعها الاقتصادي.

٤٨ - وبعد النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ التي قدمتها جمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجورجيا وغينيا - بيساو والصومال وطاجيكستان، يتفق وفده مع موقف لجنة الاشتراكات من حيث أن قصور هذه البلدان في دفع المبلغ الأدنى الضروري لتجنب تطبيق المادة ١٩ يعود إلى ظروف خارجة عن سيطرتها، وأنه يتوجب منحها إعفاءات. أما بالنسبة إلى حالة ليبريا والنيجر وسان تومي وبرينسيبي فهي تستحق أيضاً المزيد من النظر.

٤٩ - **السيد رملال** (ترينيداد وتوباغو): قال إن بند جدول الأعمال المطروح حالياً أمام اللجنة يجب أن ينظر فيه ضمن سياق البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥، والذي تضمن تعهداً بتزويد الأمم المتحدة بموارد ملائمة، في الوقت المناسب، لتمكين المنظمة من تنفيذ ولاياتها وتحقيق أهدافها. وبما أن تقديم الموارد الملائمة بدأ بتوزيع نفقات المنظمة، فإن وفده يتوقع من اللجنة الخامسة في الانخراط في نقاش شامل لتزويد لجنة الاشتراكات بالتوجيه الضروري المتعلق بالمنهجية التي ستستخدم في تحضير جدول الأنصبة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٥٠ - ولا يمكن إصلاح وتعزيز الأمم المتحدة على نحو فعال دون موارد ملائمة. وبينما يوافق وفده على أن هناك حاجة لتعزيز فعالية وكفاءة المنظمة، لا يمكن لجهود الإصلاح أن تنجح ما لم تدفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط. وبغض النظر عن التشوهات التي نجمت عن القرارات السياسية التي اتخذت فيما يتعلق بالمنهجية الحالية، وخاصة السقف، فإن مبدأ القدرة على الدفع يبقى المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشات بشأن منهجية الجدول لا يجب أن تغض النظر عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ضمن سياق التغيرات غير المسبوقة

التي أدخلت، بما في ذلك تأسيس المنهجية لفترتي جدول متتاليتين والتي انتهت إلى تحويل كبير للعبء.

٥١ - ولقد تجلى الضعف الأشد حدة في المنهجية الحالية في الزيادة الكبيرة من جدول إلى آخر في أنصبة الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية. وأي مناقشات تبنى على المنهجية الحالية يجب أن تسعى إلى عكس الواقع الاقتصادي من خلال زيادات أكثر واقعية في معدلات أنصبة البلدان النامية. وسيكون من عدم الإنصاف إلى حد كبير إدامة وضع يكون فيه مطلوباً من بلدان نامية تنمو اقتصاداتها بمعدلات تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة أن تدفع زيادات في الأنصبة تبلغ نسبتها ٥٠ أو ١٠٠ أو ٢٠٠ في المائة.

٥٢ - ولن تكون إعادة الحساب السنوية للجدول غير عملية فحسب، ولكنها ستخالف المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وستؤدي أيضاً إلى عدم الاستقرار في منهجية الجداول. ويشعر وفده أن تسوية عبء الديون جزء أساسي من منهجية الجداول الذي كان له أثر على جميع البلدان النامية، وحذر من محاولة قصر التسوية على الدول ذات الدخل الأدنى. ورغم أن تسوية الدخل المنخفض للفرد الواحد هو أيضاً جزء أساسي من المنهجية، إلا أن يتوجب الأخذ في الاعتبار مشكلة الانقطاع التي مرت بها بعض الجدول الأعضاء التي تتحرك صعوداً عبر عتبة تسوية الدخل المنخفض للفرد الواحد بين الجداول، وخاصة حيث أدى ذلك إلى زيادات كبيرة في معدلات أنصبة البلدان ذات العلاقة.

٥٣ - أما ما يتعلق بالمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يرغب في التأكيد على أهمية ثلاثة مبادئ: التزام جميع الدول الأعضاء بتحمل نفقات المنظمة وشرط دفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط والحاجة إلى النظر بعين العطف إلى الدول الأعضاء التي لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب صعوبات اجتماعية - اقتصادية وسياسية حقيقية. ويتوجب تشجيع الدول الأعضاء على تقديم خطط تسديد متعددة السنوات، إلا أن اللجنة يجب أن تستذكر وجوب منح الوضع الاقتصادي للبلدان الاعتبار المطلوب وأن مثل هذه الخطط يجب أن تكون طوعية وألا ترتبط تلقائياً بتدابير أخرى.

٥٤ - ولقد أعلن ممثل الاتحاد الأوروبي أن أكثر الانعكاسات دقة للقدرة على الدفع هو الدخل القومي الإجمالي وأنه لا يوجد أساس للاستثناءات من ذلك المبدأ. ومع ذلك، ورغم أن الدخل القومي الإجمالي هو أفضل تقدير تقريبي للقدرة على الدفع، فهو ليس الوحيد. ومن الواضح أن القدرة على الدفع لا يمكن قياسها من خلال الإحصاءات وحدها، وان الالتزام العنيد بمعيار الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد أمر غير صحيح ومضلل، ولا يتفق مع الواقع الاقتصادي. ولم يكن الدخل للفرد الواحد أفضل مؤشر لنمو البلد. ففي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، تميل مثل هذه البيانات إلى إعطاء صورة مشوهة. وقد أقر برنامج عمل المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤ بنقاط الضعف الخاصة باقتصادات مثل هذه الدول والحاجة إلى أن يضع المجتمع الدولي هذه الصعوبات في الاعتبار في علاقاته مع تلك الدول التي دفعت إلى الأمم المتحدة، بسبب دخلها المرتفع للفرد الواحد، أنصبة مرتفعة نسبياً للفرد الواحد.

٥٥ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): قال إن اللجنة يجب أن تركز على إنشاء منهجية أكثر فعالية في قياس قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وهي المعيار الأساسي التي يجب أن تستند إليها كل المعايير الأخرى. وفي ذلك السياق، فإن المعايير التي تأسست بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ باء بشأن أسعار الصرف والمبدأ الذي تأسس في القرار ٢٢٣/٤٣ باء بأن حساب جدول الأنصبة يجب أن يأخذ في

الحسبان عوامل أخرى تؤثر في وضع البلد، يجب أن تبقى عناصر أساسية في أي منهجية مستقبلية.

٥٦ - ولقد أحاطت كوبا علماً بالتوصيات الواردة في الفقرات ١٦ و ٢٥ و ٢٦ من تقرير لجنة الاشتراكات، ولاحظت أيضاً أن اللجنة لم تستطع أن تقدم توصية بشأن موضوعين لهما أهمية أساسية: التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل والتسوية المتصلة بعبء الديون، وكلاهما يجب أن يدعما. كما ستسعى كوبا إلى الحصول على المزيد من المعلومات من لجنة الاشتراكات بشأن الفقرة ٣٩ من تقريرها.

٥٧ - وإن تقييم اشتراكات الدول الأعضاء مسألة حساسة جداً لها أثر مباشر على قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة. وعلى الحكومات، من جهتها، أن تظهر دعمها السياسي للأمم المتحدة بالوفاء بالتزامها بدفع اشتراكاتها. وعلى أي حال، لا بد من حصول تمييز بين عدم الدفع من قبل بلد نام يعاني من صعوبات اقتصادية جدية وعدم الدفع لأسباب سياسية. لذلك، فإن وجود سقف يعيد توزيع العبء بين بقية الأعضاء، بما في ذلك الدول النامية، والذي شكل تشوهاً خطيراً لمبدأ القدرة على الدفع، يجب أن يلغى تماما.

٥٨ - وفي ذلك الخصوص، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المساهم الأساسي في المنظمة، تدفع على نحو جلي ما هو أقل بكثير مما عليها بسبب سقف محدد اعتباطياً. وإن الاتفاق الذي تم الوصول إليه عبر اتخاذ قراري الجمعية ٥/٥٥ باء و ٥/٥٥ جيم قد بني على وعود قدمتها الولايات المتحدة بعد أن قدم مجلس شيوخها تشريعاً يحدد شروطاً لتسديد متأخراتها المستحقة. ولم يتحسن الوضع إلى حد كبير منذ الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، واستمر مجلس شيوخ الولايات المتحدة في التحدث عن التوقف عن الدفع إذا لم ترضخ المنظمة لطلباته بالإصلاح. وعلى اللجنة أن تعالج بالتالي هذه القضية الهامة خلال الجلسة الحالية.

٥٩ - ورحبت كوبا بالتوصيات الواردة في الفقرات ٨٣-١٢٤ من تقرير لجنة الاشتراكات، التي أقرت بالصعوبات التي عانت منها بعض الدول النامية. كما أحاطت علماً بالتعليقات التي قدمها رئيس تلك اللجنة في الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من البيان الذي قدمه في اجتماع اللجنة الخامسة السابق، وتعتقد أن ليبريا والنيجر وسان تومي وبرينسيبي يجب أن تمنح إعفاءات بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

٦٠ - كما أحاط بلده علماً بالفصل رابعاً من التقرير، بشأن خطط التسديد المتعددة السنوات، والتعليقات ذات الصلة على التقريرين كليهما. وفي ذلك الخصوص، يرغب بلده في أن يؤكد بأن مثل هذه الخطط يجب أن تبقى طوعية ولا يجب أن ترتبط بأي تدابير أخرى، بما في ذلك النظر في الطلبات الخاصة بالإعفاءات. كما يدعم بلده الطلب الذي قدمته سلوفينيا بالنيابة عن الدول الخلف الخمس للجمهورية الاتحادية الاشتراكية اليوغوسلافية، بتأجيل النظر في اشتراكاتها المقررة غير المسددة. وأخيراً، يرغب بلده في التوكيد مجدداً على الالتزام القانوني لجميع الدول الأعضاء بتحمل عبء نفقات المنظمة، كما أقرته الجمعية العامة.

٦١ - **السيد أباني** (النيجر): استذكر أنه في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وجهت حكومته إلى رئيس الجمعية العامة طلباً بالإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق ولتؤكد مجدداً التزامها بدفع متأخراتها المستحقة إلى المنظمة بالكامل، وفقاً لخطة الدفع المتعددة السنوات الخاصة بها. وإن الوضع الاقتصادي الصعب لبلده يعود إلى عوامل كثيرة، وخاصة الفترة المطولة من عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى انقلاب عام ١٩٩٩ والأزمة الإنسانية اللاحقة التي

أحبطت محاولات الحكومة الديمقراطية المنتخبة حديثاً للتركيز على جهود إعادة البناء. وضمن ذلك السياق يرغب بلده في التأكيد على طلبه بالإعفاء.

٦٢ - **السيدة أوزوده** (ليبريا): قالت إن طلب بلدها بالإعفاء قد استلم بعد الموعد النهائي المقرر بسبب المشاكل المستمرة في الاتصالات في بلدها. ويأسف بلدها لأن لجنة الاشتراكات لم تتخذ أي أجراء بالتالي فيما يخص طلبه، ولكنه يأمل أنه سيمنح الإعفاء الضروري بحيث يستطيع الاستمرار في ممارسة الإدلاء بصوته والمشاركة في المناقشة المتعلقة بإصلاح المنظمة خلال الجلسة الحالية. وقد أبلغ بلده لجنة الاشتراكات بأنه لم يحرز تقدماً كبيراً في دفع متأخراتها المستحقة نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

٦٣ - وأضافت تقول إن بلدها تحمل الفوضى والعنف لمدة تنوف عن ١٥ سنة نتيجة للحرب الأهلية التي أزهقت أرواح عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء. لقد هرب نصف السكان تقريباً من بيوتهم ودمر الاقتصاد. ومع ذلك، فإن الجانبين المتحاربين توصلا إلى اتفاق سلام شامل في آب/أغسطس ٢٠٠٣ وبدأت فترة انتقالية بعد انتهاء حالة الصراع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مع عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وقد بدأ الشعب الليبري عملية تأسيس الديمقراطية والمساءلة والحكم السليم واحترام حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية. لذلك يأمل وفدها أنه في عام ٢٠٠٦، وخلال إطار زمني طلبته لجنة الاشتراكات، ستكون الحكومة المنتخبة حديثاً في وضع يمكنها من الالتزام بخطة تسديد متعددة السنوات.

٦٤ - **السيد أودو** (نيجيريا): قال إن الدور الحاسم للمادتين ١٧ و ١٩ من الميثاق هو منح العضوية بالاقتران مع تحمل المسؤولية. وكون اللجنة تنظر مجدداً في مسألة الإعفاءات بموجب المادة ١٩ يشير إلى الحاجة لاستعراض الإطار الزمني لمثل هذه الإعفاءات. ولن تمنع فترة سنة واحدة طلبات الإعفاء ولا تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

٦٥ - ويتعاطف بلده مع تلك الدول الأعضاء التي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها للمنظمة، ويدعم الإعفاء بموجب المادة ١٩ لتلك الدول التي طلبته. ويثني بلده على الدول التي تستمر في دفعاتها بموجب تلك الخطط رغم الصعوبات الاقتصادية الخطيرة، ولكنه يؤكد على أن اللجوء إلى ذلك الخيار يجب أن يبقى طوعياً.

٦٦ - وفيما يتعلق بالاقتراح الجديد للجنة الاشتراكات بأن يحدد الموعد النهائي لدفع الاشتراكات المقررة بعد ٣٥ يوماً من تاريخ الإصدار بدلاً من ٣٠ يوماً من تاريخ الاستلام، فإنه ليس أكيداً أن رسائل الإشعار بالأنصبة سيتم استلامها من قبل جميع البعثات بتاريخ صدورها.

٦٧ - ولقد كان استعراض منهجية الجداول أمراً ضرورياً بالفعل: وعلى اللجنة الخامسة أن تسند ولاية واضحة إلى لجنة الاشتراكات التي سيكون عليها أن تقدم بدورها اقتراحات ملموسة لتوجيه مداولات اللجنة الخامسة.

٦٨ - **السيد سونغ يونغ- وان** (جمهورية كوريا): قال إنه لأمر جوهري للجنة الخامسة أن تعطي توجيهات للجنة الاشتراكات فيما يتعلق بمناقشاتها المستقبلية بشأن منهجية الجدول. وعلى لجنة الاشتراكات أن تبني توصياتها بشأن جدول الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ على إحصاءات دقيقة وأن تبقي في ذهنها أن القدرة على الدفع هي المبدأ الأساسي. وكبلد عانى من تغيرات دراماتيكية في الاشتراكات المقررة خلال فترة قصيرة، فإنه يعتقد أن مستوى مثل هذه الاشتراكات يجب أن يكون قابلاً للتنبؤ وأن يتم تجنب التقلبات المفاجئة. وطالب الدول الأعضاء بتقديم التوجيه للجنة الاشتراكات بروح التوفيق والتعاون، بغية تعزيز قدرة المنظمة على الاستمرار والانضباط.

٦٩ - **السيد البطاوي** (العراق): قال إن خطط التسديد المتعددة السنوات طريقة جيدة لدفع المتأخرات المستحقة وضمان وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها للمنظمة. ولقد اضطر بلده إلى اللجوء إلى مثل هذه الخطة بسبب صعوباته الاقتصادية الحادة ويحث البلدان الأخرى ذات المتأخرات المستحقة الكبيرة على أن تحذو حذوه.

٧٠ - ويلفت وفده النظر إلى استنتاج لجنة الاشتراكات بأن متأخرات بلده المستحقة تعود إلى ظروف خارجة عن إرادته. لقد بذل بلده جهداً رئيسياً بالتعاون مع الأمانة العامة ومجلس الأمن لإيجاد طريقة للسحب من حساب ضمان لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بهدف دفع اشتراكاته المقررة. ونتيجة لذلك، سدد بلده للتو التزاماته للمنظمة. ويجب إن يشار إلى ذلك رسمياً في التقرير التالي للجنة الاشتراكات.

٧١ - **السيد ماتسوناغا** (اليابان): قال إن وفده يتطلع إلى استلام اقتراحات ملموسة من البلدان ذات العلاقة بأسرع وقت ممكن، بشأن الاشتراكات غير المسددة ليوغوسلافيا السابقة مع تناول المسألة مجدداً في الدورة المستأنفة في آذار/مارس ٢٠٠٦.

٧٢ - **السيد سيمانكاس** (المكسيك): قال إن تسديد جميع الدول الأعضاء لالتزاماتها المالية أمر ذو أهمية حيوية. ويقدر بلده الجهود الشاقة التي بذلتها كثير من البلدان في هذا الخصوص، فبلده قد بذل مثل هذه الجهود.

٧٣ - وعلى لجنة الاشتراكات أن تنقح منهجية الجداول كمسألة ذات أولوية وذلك لتعكس على نحو أفضل القدرة الحقيقية للدول على الدفع ومنع الزيادات الحادة التي لم تكن تناسبية إطلاقاً مع نمو الاقتصادات الوطنية. وبموجب المنهجية الحالية مثلاً، فإن الزيادة في اشتراكات المكسيك المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ كانت أكبر من المبلغ الإجمالي للاشتراكات التي دفعتها بعض البلدان الأوروبية. لقد اتضح من المناقشات الحالية أن المنهجية قد حملت بعض الدول، على نحو غير منصف، أعباء كبيرة بينما فشلت في أن تعكس القدرة الحقيقية على الدفع لبعض الدول الأخرى أو المسؤوليات الخاصة التي يتحملها بعض منها.

٧٤ - هناك بالتالي حاجة ملحة لتزويد لجنة الاشتراكات بمدخلات تعكس أوضاع وشواغل الدول الأعضاء بحيث تستطيع أن تقدم، في الدورة التالية، جدولاً للأنصبة مقبولاً للجميع.

٧٥ - **الرئيس** قال إنه إذا لم يسمع اعتراضاً، فسيعتبر أن اللجنة مستعدة لقبول طلب سلوفينيا بتأجيل مسألة الاشتراكات المقررة غير المسددة المستحقة على يوغوسلافيا السابقة، حتى آذار/مارس ٢٠٠٦.

٧٦ - لقد تقرر ذلك.

٧٧ - **السيد سيسي** (رئيس لجنة الاشتراكات): قال إن اللجنة تأخذ على محمل الجد مشكلة الزيادات الحادة من جدول لآخر، وأنه قد أحاط علماً بالتعليقات من قبل ممثل جامايكا ومتحدثين كثر آخرين بشأن ذلك الموضوع. وقد تمت مناقشة ذلك في الفقرات ٤٦-٥٠ من التقرير. وقد أظهرت الفقرة ٤٩ على وجه الخصوص كم كان نقاش اللجنة واسعاً. كما ستتم مناقشة المشكلة بتفصيل أكبر في المشاورات غير الرسمية. ولا شك أن لجنة الاشتراكات تحتاج إلى توجيه من اللجنة الخامسة فيما يتعلق بنظرها مجدداً في المشكلة في دورتها المقبلة.

٧٨ - وأضاف يقول إنه تم توضيح آثار جدول الأنصبة دون سقف الـ ٢٢ في المائة، وهي إمكانية ذكرت أيضاً من قبل ممثل جامايكا، في الملحق ثالثاً لتقرير اللجنة عن دورتها في عام ٢٠٠٣ (A/58/11).

٧٩ - أوضحت الفقرة ٤٥ من تقرير عام ٢٠٠٥ أن اللجنة لم تتخذ موقفاً موحداً بشأن مسألة سقف البلدان الأقل نمواً، الذي أشار إليه ممثل زامبيا. والنقاش مستمر حول تلك النقطة.

٨٠ - وسيتم تقديم جواب تفصيلي خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مسألة سعر الصرف التي أثارها عدد من المتحدثين، بما في ذلك ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والأردن. لقد سبق له أن ذكر في بيانه التمهيدي أن العراق قد وفى بالتزاماته للمنظمة، وأن هذه النقطة يمكن بالطبع أن تذكر رسمياً في التقرير المقبل للجنة.

٨١ - وسترحب اللجنة بردود الفعل النوعية للجنة الخامسة بشأن الفقرات ١٤ و ١٦ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٥٠ من التقرير، وكذلك التوجيه المشار إليه في الفقرات ٣٤ و ٣٩ و ٤٢.

٨٢ - وفيما يتعلق بدفع المتأخرات المستحقة، فقد لفت الانتباه إلى الاقتراحات الفنية في الفقرتين ٦٨ و ٦٩ التي من شأنها تسهيل دفع المتأخرات المستحقة وعمل الأمانة العامة ولجنة الاشتراكات. وقد أحاط علماً بالتحفظات التي عبرت عنها الأرجنتين ونيجيريا بشأن تلك الاقتراحات.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تعليق التعيين في الوظائف من فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة (A/60/363 and A/60/Add.2)

٨٣ - **السيد باريدج** (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): مقدماً تقرير الأمين العام عن تعليق التعيين في الوظائف من فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة (A/60/363)، قال إن معدلات شواغر الخدمات العامة قد اتجهت نحو الارتفاع خلال فترة السنتين. وإذا أخذت في الاعتبار المعدلات التي وردت في الميزانية للوظائف الجديدة والمستمرة، فإن معدلات مركبة تبلغ ٣,٩ و ٥,٨ في المائة قد وردت في ميزانية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي، بينما كانت معدلات الشواغر المتحققة ٣,٢ في المائة لعام ٢٠٠٤ و ٦,٥ في المائة لعام ٢٠٠٥ (من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه). وإن متوسط الـ ٦,٥ في المائة لعام ٢٠٠٥ أعلى بكثير من المعدل العادي الذي يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة.

٨٤ - ونتيجة للتعليق، فإن التنافس على الموظفين بين الإدارات كان حاداً ودوران الموظفين مرتفعاً. لقد كرس وقت مفرط للتعامل مع الشواغر وتدريب الموظفين الجدد. لقد كان من الصعب جداً ملء الشواغر في المجالات المتخصصة. وقد ذكرت الخطوط العامة للتدابير المؤقتة المستخدمة من قبل الإدارات في التقرير. وقد كانت قصيرة الأجل ولم يكن ممكناً استدامتها.

٨٥ - وفي سياق الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إن اللجنة الاستشارية قد أوصت برفع التعليق وإجراء تحليل شامل لمهام فئة الخدمات العامة. ستقدم نتائج هذا التحليل ضمن سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٨٦ - لقد أوصى تقرير الأمين العام بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرفع التعليق اعتباراً من ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. ولن ينتج عن هذا أي تكاليف إضافية بالنسبة لفترة السنتين الحالية. وقد توقع معدل الشواغر العادي للخدمات العامة المستخدم في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (١,٥ في المائة) رفع التعليق. لذلك لن تكون هناك أي آثار مالية إضافية بالنسبة لفترة السنتين تلك أيضاً.

٨٧ - **السيد ساها** (الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): مقدماً التقرير الثالث للجنة الاستشارية حول المسألة قيد النظر (A/60/7/Add.2)، قال إنه بدا أن الأمين العام يطلب رفع التعليق قبل شهر مما هو مخطط له. وقد اعتبرت اللجنة الاستشارية أن ذلك سيكون أمراً سابقا لأوانه قبل إتمام التحليل الشامل لوظائف الخدمات العامة. وقد أوردت في أول تقرير لها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/7) أن التعليق كان تدبيراً واسعاً جداً. والنهج الأفضل قد يكون في الإلغاء الانتقائي لوظائف الخدمات العامة حيث أمكن مع تجنب أي أثر ضار على الوظائف التقنية التي تؤدى على نحو شديد الفعالية من قبل موظفي الدعم. كما أن هناك حاجة أيضاً لإيجاد حلول خلاقة وعملية، مثل إيجاد مجموعة من الموظفين كما هو وارد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قيد النظر حالياً. وهو يود قول المزيد بشأن الموضوع حين يقدم أول تقرير للجنة الاستشارية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٨٨ - **السيد لونغهيرست** (المملكة المتحدة): متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدين المرشحين كرواتيا و تركيا، وعلاوة على ذلك ليختنشتاين، قال إن تقرير الأمين العام كان مخيباً للآمال. كانت نية الجمعية العامة معالجة ما لوحظ على أنه نسبة عالية من موظفي الخدمات العامة مقابل موظفين الفئة الفنية وحث الأمانة العامة على إعادة النظر في استخدام موظفي الخدمات العامة. وفي الدول الأوروبية، ألغيت الكثير من مهمات الدعم التقليدية أو صنفت ضمن توصيف الوظائف لموظفي الفئة الفنية؛ ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى الانتشار الواسع لمهارات تكنولوجيا المعلومات. ولا يعني ذلك أنه لم تعد هناك حاجة إلى مهمات الدعم، بل العكس هو الصحيح، إذ برزت مجموعة جديدة من الطلبات. لقد مثل التعليق تجربة كاسحة كانت لها، وليس الأمر باعثاً على الدهشة، نتائج غير مقصودة. وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علماً بالمشاكل الموصوفة في التقرير. ولكن التقرير قدم ببساطة قائمة بالمشاكل و لم يوضح بالأحرى طرق المعالجة التي جرّبت.

٨٩ - ويثني الاتحاد الأوروبي على عمل اللجنة الاستشارية حول الموضوع، وخاصة لتعريفها أوجه قصور التقرير. وقد أبدى قلقه من ملاحظة أن اللجنة الاستشارية لم تحصل على المعلومات المطلوبة بشأن الوظائف المتخصصة وعدد الوظائف ذات الصلة وتوزيعها على الإدارات. وكيف تستطيع اللجنة الخامسة التوصية بتغيير السياسة دون الحصول على مثل هذه المعلومات؟ وعلاوة على ذلك، لم يفهم الاتحاد الأوروبي لماذا اقترح ١ كانون الأول/ديسمبر على أن يكون تاريخ رفع التعليق، بما أن هناك قراراً كان قد اتخذ في وقت لاحق من ذلك الشهر بشأن أعداد موظفي الخدمات العامة ضمن سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٩٠ - ويجب أن يرفق تقرير الأمين العام بتحليل مؤقت على الأقل للوظائف المؤداة من قبل موظفي الخدمات العامة، ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى استلام معلومات حول الدراسة الاستقصائية التي سيقوم بها الاستشاري المذكور في الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وسوف تسهل مثل هذه المعلومات النظر في اقتراحات الأمين العام ومخصصات موظفي الخدمات العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٩١ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن وفده قد دعم التعليق على أمل تبسيط العمليات الإدارية ونقل الموارد من وظائف الدعم إلى الأنشطة الفنية . لقد أكد تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية انطباع وفده بأن تقرير الأمين العام لم يكن شاملاً ولا مقنعاً و لم يلب متطلبات قرار

الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩. ويمكن لتحليل الاستشاري أن يسهل حصول فهم أكثر شمولاً للمسألة. إن تعليق تعيين الموظفين الجدد يبقى صالحاً كأساس للنقاش، ولكن وفده مستعد للنظر في مقترحات الأمانة العامة. وعلى اللجنة أن تدرس القضية على نحو شامل بحيث تساهم في تطوير تدابير ملموسة للتخفيف من الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية.

٩٢ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): متحدثة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قالت إنها أحاطت علماً بتعليقات الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية، وخاصة تلميحه إلى عدم وجود الاستعراض الشامل الذي طلبته الجمعية العامة. وهي تتفق مع ممثل اليابان بأنه يتوجب دراسة القضية على نحو شامل وبالتالي ستقدم تعليقات إضافية بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين تخص بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.